

**ECOLE NORMALES SUPERIEURES
ECOLE POLYTECHNIQUE**

CONCOURS D'ADMISSION 2024

**MERCREDI 17 AVRIL 2024
14h00 - 18h00**

FILIERE PSI - Epreuve n° 5

ARABE (XUSR)

Durée totale de l'épreuve écrite de langue vivante (A+B) : 4 heures

L'utilisation de dictionnaire et traductrice n'est pas autorisée pour cette épreuve.

**PREMIÈRE PARTIE (A)
SYNTHÈSE DE DOCUMENTS**

Contenu du dossier : trois articles et un document iconographique pour chaque langue.

Les documents sont numérotés 1, 2, 3 et 4.

Sans paraphraser les documents proposés dans le dossier, le candidat réalisera une synthèse de celui-ci, en mettant clairement en valeur ses principaux enseignements et enjeux dans le contexte de l'aire géographique de la langue choisie, et en prenant soin de n'ajouter aucun commentaire personnel à sa composition.

La synthèse proposée devra comprendre entre 600 et 675 mots et sera rédigée intégralement dans la langue choisie. Elle sera en outre obligatoirement précédée d'un titre proposé par le candidat.

**SECONDE PARTIE (B)
TEXTE D'OPINION**

En réagissant aux arguments exprimés dans cet éditorial (document numéroté 5), le candidat rédigera lui-même dans la langue choisie un texte d'opinion d'une longueur de 500 à 600 mots.

الوطن العربي : هشاشة البنية التحتية في مواجهة الكوارث

من ضمنها ليبيا والمغرب.. دول عربية بين الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية .
وضع مؤشر المخاطر العالمية كلاً من الصومال واليمن ومصر وليبيا وسوريا والمغرب ضمن قائمة الدول الأكثر عرضة لمخاطر الكوارث الطبيعية والعواقب السلبية لتغير المناخ والتي تشمل مواجهة السكان للزلازل والفيضانات والأعاصير والجفاف.
ويعكس المؤشر مستوى الضعف في الخصائص الهيكلية للمجتمع التي تزيد من معاناة السكان، فضلاً عن القدرات والتدابير المختلفة التي تتخذها المجتمعات لمواجهة الكوارث.
ومع تفاوت القدرات الاقتصادية والتكنولوجية للدول العربية، تتفاوت القدرة على الحد من مخاطر الكوارث من دولة إلى أخرى .

كما أن طبيعة هذه الكوارث تختلف من دولة إلى أخرى؛ فمنها ما يقع على خطّ النشاط الزلزالي وأخرى أكثر عرضة للفيضانات والجفاف، الأمر الذي يستدعي تبايناً في استعدادات الدول للتصدي لهذه الكوارث.

حجر الزاوية

إلى ذلك، تعد الإستراتيجية الوطنية لكل بلد عربي للحد من مخاطر الكوارث حجر الزاوية على هذا الصعيد ، فهي كفيلة بالتقليل من أضرار الزلازل عبر إنشاء مبان لمقاومتها - على سبيل المثال - وتجنب إقامة مشاريع البنية التحتية عند مناطق الأخطار الزلزالية.

و في ما يتعلق بالكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية مثل الفيضانات والجفاف، فإن حماية النظم البيئية والحواسر الطبيعية للتخفيف من الفيضانات والعواصف والمخاطر الأخرى تبدو أساسية. وتبدو ضرورة ملحة أيضاً بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال النظام الإيكولوجي وإدارة الموارد الطبيعية.

وحرى القول إنّ تأثير الكوارث لا يقتصر على الأضرار الآنية، فهي تقوّض منجزات التنمية وتؤدي إلى إفقار السكان . في هذا السياق ، ترى الباحثة والمستشارة في شؤون البيئة والكوارث الطبيعية شادن دياب ، أن الظواهر الطبيعية الكارثية تتفاقم وتظهر بشكل كبير جداً، مشيرة إلى زلازل تركيا وسوريا والمغرب وفيضانات ليبيا، والجفاف الذي يضرب الدول العربية، والحرائق التي تندلع في حوض البحر المتوسط.

وتقول في حديثها إلى "العربي" من باريس: "في الوطن العربي هناك مناطق هشة من الناحية السكانية ومن حيث الاستعداد لهذه الكوارث."

وتضيف: كلما كانت هناك هشاشة في الإستراتيجية كانت البلدان أكثر تعرضًا للمخاطر. وتعتبر "أنا أمام مخاطر طبيعية ستزداد وتظهر بشكل كبير وعنيف في السنوات المقبلة" متوقفة عند نظرية "البجعة السوداء"، مشيرة إلى أن ما يحصل الآن من الناحية الإستراتيجية إزاء المخاطر "مردّه ربما لأننا أهملنا شيئاً من حيث النظر إليه، أو أننا لم نكن نراه." "تزايد في نوعية الكوارث"

بدوره ، يشير رئيس قسم القانون العام في جامعة محمد الخامس عبد الحافظ أدمينو، إلى أن من الكوارث الطبيعية ما يمكن التنبؤ به على غرار الأعاصير والأمطار والسيول، في حين لا يستطيع العلم حتى الساعة التنبؤ بحدوث الزلازل وقوتها.

لكنه يرى في حديثه إلى "العربي" من الرباط، أن التزايد المطرد في نوعية الكوارث بسبب مجموعة من "الانتقالات المناخية" والبيئية فرضت على الدول أن تعتمد مجموعة من القواعد والقوانين والإستراتيجيات.

وبينما يذكّر بقانون في المغرب يتعلق بالتعويض عن الكوارث الطبيعية ، يوضح أنّ هذه الأخيرة عادة ما كانت تتعلق بالكوارث المناخية المرتبطة إما بالجفاف أو الفيضانات، لكن استحضار الزلازل اليوم يفرض بالضرورة تدبيراً جديداً لمخاطر الكوارث الطبيعية. "الكارثة في درنة كبيرة جداً"

من ناحيته، يقول رئيس تجمع أهالي درنة عبد الحميد الحصادي: "للأسف الشديد يبدو أننا نجني نتائج الاحتباس الحراري" ويشير في حديثه إلى "العربي" من العاصمة الليبية طرابلس، إلى ما شهدته مدينة درنة من سيول وانجرافات في التربة وانهيار للعديد من المباني التي تقع على ضفاف الوديان، مؤكداً أن الكارثة كبيرة جداً.

وبينما يؤكد أن هناك "تقصيرا من الحكومة أو عدم اهتمام بالبنية التحتية لعدة سنوات"، يردف أن الإهمال الذي زادته هشاشة الوضع السياسي والاقتصادي وعدم الاهتمام بإعادة الإعمار وإعادة صيانة الطرق هو ما أدى إلى هذه الفاجعة.

ويضيف: "لا نعلم ما سيكون عليه المشهد بعد الانهيارات في البنية التحتية بالمنطقة الشرقية وبعد الدخول في فصل الشتاء ."

عن موقع تلفزيون "العربي" بتاريخ 11 سبتمبر 2023 (بتصرف)

A - DOCUMENT 2

المغرب في مواجهة الزلزال . المصطفى الريّاني (أستاذ وباحث)

عرف المغرب زلزالا مدمرا خلف مئات الشهداء والمصابين من أبناء وطننا الحبيب. كما خلف صدمة كبيرة في نفوس المغاربة من هول الفاجعة والحزن، نظرا لفقدان المواطنين لأحبتهم ومنازلهم التي تأويهم وممتلكاتهم ومصادر عيشهم .ومنذ الساعات الأولى ، تناقل المغاربة أخبار الكارثة الصادمة بالصوت والصورة عبر مواقع التواصل الاجتماعي جعلت روح التضامن والتآزر توحد الشعب المغربي من طنجة إلى الكويرة ، بشكل رائع بجميع مكوناته من أجل التعبئة والتضامن مع متضرري الزلزال ؛ وذلك بجمع المساعدات وإيصالها إلى مختلف المناطق المتضررة في جو من الحماس والروح الوطنية العالية التي أطرت هذا الفعل التضامني النبيل يعبر عن أصالة الشعب المغربي دولة ومجتمعاً لمواجهة هذه الكارثة بالصبر والعزيمة والصمود وتسجيل ملحمة جديدة من التضامن والتآزر في مواجهة الأزمات أبهرت العالم. كما ساهم حضور جلالة الملك، بتوجيهاته من أجل مواجهة الزلزال وزيارة المصابين والتبرع بالدم بالمستشفى الجامعي محمد السادس بمراكش ، في رفع معنويات المواطنين في عين المكان وجميع المغاربة من أجل تجاوز محنة الكارثة. كما أعطى الانطلاقة لتنزيل برنامج استعجالي للمالية لبناء المنازل المنهارة كلياً أو جزئياً مع التكفل بالأيتام ومنحهم صفة "مكفولي الأمة". وهذا يبين أن الملك والشعب يقفان في الصفوف الأمامية في مواجهة الزلزال ومخلفاته الكارثية. وهي نفس الوقفة التي واجها بها أزمة كورونا.

كما تجندت على الصعيد الرسمي وحدات الجيش الملكي والوقاية المدنية والدرك الملكي والأمن الوطني لإغاثة المواطنين تحت الأنقاض وتشجيع الشهداء وتقديم المساعدة الطبية للجرحى والمصابين من طرف الوحدات الطبية المختصة عبر المستشفى الميداني في عين المكان أو نقلهم إلى المستشفى الجامعي محمد السادس بمراكش قصد العلاج ؛ لكن عملية الإغاثة وتقديم المساعدة للمصابين عرفت صعوبات وإكراهات نظراً لصعوبة التضاريس لجبال الأطلس من جهة، ومن جهة أخرى انهيار الطرق والمسالك الوعرة بفعل الزلزال، الشيء الذي أثر على عملية الإغاثة وتقديم المساعدات. كما تم اعتماد الطائرات المروحية لوحدات الجيش والدرك لإيصال وحدات الإنقاذ وإيصال الجرحى والمصابين لتلقي الإسعافات والعلاج.

بالموازاة ، لعبت وسائل التواصل الاجتماعي، منذ اللحظات الأولى، دورا مهما وإيجابيا في التعبئة والحث على التضامن والتعاون لمواجهة الزلزال بنشر الصور والفيديوهات من عين المكان ، كان لها وقع في التعجيل بعملية الإغاثة وتقديم المساعدة للمواطنين المتضررين والتركيز على المناطق الأكثر تضررا وإيصال نداءات الإغاثة من المداشر والقرى التي أصبحت معزولة، نظرا لانهايار الطرق والمسالك بفعل الزلزال.

(...)

لقد أبانت فاجعة الزلزال عن مدى التهميش والهشاشة الذي يعاني منه المغرب العميق وعن حجم الفوارق المجالية في التنمية بين المدينة والبادية، وبين المناطق والجهات وغياب البنيات التحتية من الطرق والصحة والتعليم ومصادر العيش الكريم؛ وهو ما يستدعي تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة ومحاربة الفساد المستشري في المؤسسات العمومية والمجالس الترابية. ويكفي الرجوع إلى تقارير المجلس الأعلى لحسابات للوقوف على حجم زلزال من نوع آخر المتمثل في زلزال الفساد الذي يعيق التنمية ويخربها ويفرغ الجماعات الترابية من دورها التنموي النبيل، جعل من البادية المغربية تعيش في الزمن الضائع والمنسي بسبب بعض الفاعلين السياسيين الفاسدين جعلوا من السياسة تجارة مربحة للاغتناء على حساب المال العام والمهمشين في المدينة والبادية على السواء.

إن التدبير الجيد ما بعد الزلزال يتطلب عقلنة إغاثة المواطنين ومساعدة المصابين بالمواكبة الطبية والنفسية والاجتماعية وعدم السقوط في المزيادات الشعبوية والسياسوية مع الانفتاح على جميع المواقف والمقترحات البناءة والنبيلة التي تقوي التضامن والتعاون، لبناء مغرب الأمل والصمود في وجه الأزمات المركبة.

لقد حان الوقت لعقلنة السياسة الرسمية وفق مقاربة ديمقراطية لإعادة الاعتبار للمواطن وتنميته في المدينة والبادية وردم الفوارق المجالية والهشاشة والنهوض بالمرافق العمومية التي تشكل المرتكزات الأساسية لبناء الدولة الحديثة وتجعل المواطن في صلب العملية التنموية، في سياق دولي مأزوم يعيد الاعتبار للدولة الراعية التي تحد من جشع الرأسمال وتطالبه بالتزاماته الاجتماعية. وهذا يفترض من الدولة أن تكون حامية للحقوق والواجبات ومنفتحة على المواطن لتحقيق التنمية بمضمون ديمقراطي وتواصلية وتشاركية للتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وبلورة الحلول التي ترضي الجميع؛ وذلك وفق مقاربة الإنصاف والإنصاف لمحاربة الفقر والهشاشة في المدينة والبادية وخلق مجال قروي يتيح الاندماج الاجتماعي والعيش الكريم لسكان المناطق الجبلية والحضرية على السواء.

إن الدولة، بمختلف مؤسساتها، مطالبة، اليوم، بتطوير إرادة سياسية للمساهمة في بناء ثقافة جديدة تتبني على الشفافية والنزاهة وربط المسؤولية بالمحاسبة ومحاربة الفساد والاجتهاد لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة الغلاء ومخلفات الكوارث الطبيعية، لتحقيق التنمية وضمان الحماية الاجتماعية للفئات الهشة والفقيرة في سياق وطني ودولي، أصبح فيه المواطن المغربي منهكا بتبعات كورونا والغلاء ومخلفات الزلزال الكارثية.

كما تتطلب الممارسة السياسية الحالية المراجعة والنقد البناء لتصحيح الأعطاب التدييرية لإعادة ثقة المواطن في المؤسسات والثقافة الديمقراطية التي ستمكن من معالجة مشاكل المجتمع ومواجهة التحديات التي تفرضها الأزمات وحسن تدبيرها بروح الإنصاف والإنصاف، باعتماد العقلنة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة لبناء مغرب لكل المغاربة يضمن العيش الكريم للجميع.

عن هسبريس بتاريخ 19 سبتمبر 2023 (بتصرف)

A - DOCUMENT 3

إعصار دانيال يسلط الضوء على ضعف البنية التحتية في شرق ليبيا

طرابلس - كشف الإعصار الذي شهده شرق ليبيا ضعف البنية التحتية للبلاد، وسط تشكيات المواطنين من سوء الخدمات اليومية على غرار قطاعات الكهرباء والطاقة والنقل والمياه والصحة والتعليم. وتسبب الإعصار في غرق الشوارع الرئيسية ومنازل عدة للمواطنين الليبيين، وأظهرت صور متداولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي آثار مياه الأمطار التي غمرت شوارع منطقة سوق الجمعة، والطريق السريع في طرابلس.

وطلب عضو المجلس البلدي بدرنة شرقي ليبيا أحمد امدرود تدخلًا دوليًا عاجلاً لإنقاذ المدينة التي تعرضت إلى دمار واسع جراء الفيضانات والسيول التي تسببت فيها العاصفة "دانيال".

وتحدث امدرود عن "غرق الكثير من المناطق السكنية، وانهيار بعض المباني"، بالإضافة إلى انجرافات البنية التحتية، وخسائر كبيرة في الممتلكات العامة والخاصة، وفق مقطع فيديو شاركته صفحة المجلس

على موقع فيسبوك، الاثنين، بحسب موقع "بوابة الوسط" الإخباري الليبي. وأضاف امدر "نحتاج إلى تدخل دولي عاجل. درنة أصبحت مدينة منكوبة"، مشيراً إلى الحاجة إلى فتح ممرات بحرية عاجلة، وذلك لأن الممر البري الوحيد إلى المدينة انقطع بعدما تضرر بشكل بالغ من العاصفة. من جانبه، أكد المجلس البلدي بدرنة انهيار سدين في المدينة، حسب منشور مقتضب بصفحة الرسمية عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك.

وبعد عقود من الإهمال، والأضرار الناجمة عن الصراعات السياسية والعسكرية الأخيرة، تحتاج ليبيا إلى استثمارات كبيرة لتوفير بُنى تحتية اقتصادية واجتماعية تليق بمجتمع متحضّر. ويقول مراقبون إنه من أجل ضمان إعطاء الأولوية لمشاريع البنى التحتية، وضمان إكمالها بنجاح، وحصولها على أكبر قدر من الدعم الوطني، ينبغي إعادة تقييمها على نحو دقيق وربطها بأولويات التنمية في البلاد.

وأعلنت الحكومة المكلفة من مجلس النواب برئاسة أسامة حماد درنة "مدينة منكوبة"، بعد الأضرار التي لحقت بها جراء العاصفة "دانيال".

ووجهت الحكومة الجهات المعنية جميعها باتخاذ التدابير والإجراءات الاستثنائية اللازمة للتعامل مع الأوضاع المترتبة على ذلك، بما فيه حماية سكان المدينة من أخطار العاصفة والانجرافات وغيرها، ومساعدتهم على تجاوز آثارها.

عن صحيفة العرب بتاريخ 23 سبتمبر 2023 (بتصرف)

A - DOCUMENT 4

زلزال المغرب غير النافع



عن جريدة هسبريس بتاريخ 11 شنتمبر 2023

B - DOCUMENT

المغرب يُحدث صندوقا لإعادة إعمار المناطق المتضررة من الزلزال
وتعهد حكومي بتحمل النفقات المتعلقة بالحاجيات الأولية لكل جهة.

أعلنت الحكومة المغربية في إطار تكثيف جهودها لإغاثة المتضررين من الزلزال الذي ضرب المملكة ليلة الجمعة، إحداث صندوق خاص بإعادة الإعمار يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية".

وأكد مصطفى بايتاس الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية في تصريح صحفي أن الحكومة عقدت مجلسا عن بعد على الساعة الخامسة (بالتوقيت المحلي)، وباقتراح من فوزي لقجع الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، وصادقت على مرسوم حكومي بتاريخ 10 سبتمبر الجاري، بإحداث صندوق خاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال.

حمزة الأندلوسي: المغرب أثبت أنه قادر على التعامل مع مثل هذه الكوارث

وقال الوزير المكلف بالميزانية خلال اجتماع للجنة المالية بمجلس النواب، الاثنين، إن الحساب الخاص المفتوح تحت رقم 126 سيمكن من تلقي المساهمات التطوعية التضامنية للهيئات الخاصة والعمومية والمواطنين، مؤكدا أن "المساهمات لن تخضع لأي اقتطاعات بنكية". ويهدف هذا المرسوم إلى اتخاذ التدابير العاجلة للمناطق المتضررة من الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية ليلة الجمعة، إذ سيمكن من تلقي المساهمات التضامنية للهيئات الخاصة والعمومية وكذلك المواطنين بشكل أساسي لتحمل العمليات التالية مثل النفقات المتعلقة بالبرنامج الطارئ لإعادة التأهيل وتقديم الدعم لإعادة بناء المنازل المدمرة على مستوى المناطق المتضررة. ويهدف هذا الصندوق وفق نص المرسوم الذي قدمته الحكومة أمام البرلمان إلى تحمل "النفقات المتعلقة بتشكيل احتياطات ومخزون للحاجيات الأولية على مستوى كل جهة من المملكة من أجل مواجهة كل أشكال الكوارث والنفقات الأخرى المرتبطة بتدبير آثار هذا الزلزال" كما يخصص للتكفل بـ"النفقات المتعلقة بالتكفل بالأشخاص في وضعية صعبة، خصوصا اليتامى والأشخاص في وضعية هشّة، والنفقات المتعلقة بالتكفل الفوري بكافة الأشخاص بدون مأوى جراء الزلزال لاسيما في ما يرتبط بالإيواء والتغذية وكافة الاحتياجات الأساسية والنفقات المتعلقة بتشجيع الفاعلين الاقتصاديين بهدف الاستئناف الفوري للأنشطة على مستوى المناطق المعنية".

وأكد حمزة الأندلوسي الباحث في العلوم السياسية أن "هذا الإجراء يندرج ضمن القرارات المهمة المتخذة على أعلى مستوى في الدولة في إطار جلسة العمل المنعقدة السبت برئاسة العاهل المغربي الملك محمد السادس والمتمثلة أساسا في إحداث حساب بنكي بكل من الخزينة العامة للمملكة وبنك المغرب لمساهمات المواطنين والمقيمين والجالية المغربية بالخارج، وهو ما يعتبر تحركا سريعا وداعما لتجاوز تداعيات الزلزال ودعم النشاط الاقتصادي المحلي للمناطق المتضررة".

وأضاف لـ"العرب" أن "المغرب أثبت أنه قادر على التعامل مع مثل هذه الكوارث وأن هذه الإجراءات تظل مهمة وملائمة للوضع القائم وستساهم بالإضافة إلى مساهمات المواطنين المالية وبمواد غذائية للمنكوبين يتم نقلها إلى مناطق الزلزال بشاحنات تطوع أصحابها من أجل إنقاذ المصابين، فضلا عن التقويم الإيجابي الذي أجراه المغرب حول قبول المساعدات الميدانية للدول الشقيقة والصديقة للمغرب، في تخفيف آثار الزلزال وتنمية المناطق المتضررة من جديد".

وخلال اجتماع للجنة المالية بمجلس البرلمان خصص لإخبار الحكومة للبرلمانيين بإحداث "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية"، قال رئيس مجلس المستشارين النعم ميارة، الاثنين، إن "الصندوق هو الطريق السليم والطريق الصحيح لجمع كل التبرعات واستشراف المستقبل، وعملية بناء ما دمره زلزال الحوز"، مشددا على أن "عملية البناء والإنقاذ الحقيقي لأبنائنا وبناتنا في المناطق المتضررة ستستمر من 5 إلى 6 سنوات" من جهته، قال رئيس مجلس النواب رشيد الطالبى العلمي إن "بلادنا استطاعت أن تجعل الانتصار في أحلك اللحظات وأقساها أمرا ممكنا"، مضيفا "إن مظاهر التضامن والتلاحم الوطني لتعدّ قوة معنوية تذكى لدينا جميعا مشاعر الاعتزاز بالانتماء إلى هذا الوطن الغالي، وهو شعور عميق وصادق، يشعر من خلاله كل واحد منا بأن وطنه هو حصنه وكرامته".

عن صحيفة العرب (بتصرف) بتاريخ 12 شنتمبر 2023